الحرب من جديد ، والى اقامة نظامين رجعيين عميلين . واقعين تحت السيطرة المباشرة للامبرياليتين الاميركية والفرنسية . ولقد استقلت بعض الدول ايضا في آسيا وافريقيا. ولكن معظم الشعوب ظلت تناضل ضد بقايا الاستعمار القديم ومحاولات الاستعمار الجديد للتسلل والسيطرة . ولقد استقلت معظم شعوب آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية ما بين ١٩٤٥ و١٩٧٠ ، وانتهت سيطرة الاستعمار القديم تقريبا ، ولكن الاستعمار الجديد ما زالت له مواقع نفوذه وسيطرته ، وما زالت الشعوب تناضل ضد محاولات الاستعمار الجديد للتسلل والسيطرة ، وضد مواقعه .

٤ ــ شعبنا وحقوقه القومية المشروعة

احتلت القوات البريطانية فلسطين سنة ١٩١٧ ، ورفعت بريطانيا مشروع الانتداب على فلسطين في الرابع والعشرين من حزيران سنة ١٩٢٢ ، فلم توافق العصبة عليه حتى التاسع والعشرين من ايلول سنة ١٩٢٣ .

ودمجت الحكومة البريطانية وعد بلفور بصك الانتداب على فلسطين ، فكرسته عصبة الامم ، كما كرست المادة الثانية من الصك ان من واجب الدولة المنتدبة « ان تهيىء في البلاد من الاحوال السياسية والادارية والاقتصادية ما يضمن انشاء الوطن القومي اليهودي »(٢٧).

واذا كان الاحتلال البريطاني مخالفا لابسط حقوق الانسان التي ناضلت الامم المتحدة من أجلها ، فان وعد بلفور اعتداء على بديهيات اقرتها كل المواثيق الممثلة لمطامح الانسان في التحرر والتقدم منذ الثورة الاميركية .

ومع ذلك قام واقع جديد في فلسطين يختلف عما كانت عليه الحال في كل المستعمرات والبلاد الواقعة تحت الانتداب . ذلك ان فلسطين أصبحت تواجه مشكلتين : الاولى مشكلة الاستعمار الذي احتل البلاد واخضعها لسطوته . الثانية : مشكلة الوعد الذي يعد اخلاطا من الناس في كل انحاء الارض بدولة في فلسطين على حساب شعبها .

وعلى الرغم من كل ما اثير قانونيا حول وعد بلفور . من أنه « ... لا ينص على أي التزام قانوني مهما كان نوعه »(٢٨)، فانه قاد البلاد تدريجيا ، وفي ظل انتداب الدولة صاحبة الوعد ، الى قيام دولة صهيونية محتلة .

وجاءت سنة ١٩٤٧ ، فقررت هيئة الامم المتحدة تقسيم فلسطين الى دولتين يربط بينهما اتحاد اقتصادي(٢٩). ولم يشر القرار المذكور الى حقوق الشعب الفلسطيني القومية ، ولا الى حق تقرير المصير . ولقد قامت دولة الاحتلال الصهيوني بعد ذلك ، لا على المساحة التي حددها القرار ، بل على ما يقارب ثمانين بالمائة من أرض فلسطين كلها . واخضع ما تبقى من فلسطين للنظام الاردني في الضفة الغربية ، واتبع للادارة المصرية في غزة .

وأصدرت هيئة الامم المتحدة في الحادي عشر من كانون الاول ١٩٤٨ قرارا بانشاء لجنة توفيق ، كان من مهمتها : « ... اتخاذ التدابير بغية معاونة الحكومات والسلطات المعنية لاحراز تسوية نهائية لجميع المسائل المعلقة بينهم »(٣٠). ولم يشر القرار لغير العودة « في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين بالعودة الى بيوتهم والعيش بسلام مع جيرانهم ووجوب وضع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة الى بيوتهم ، وعن كل مفقود او مصاب بضرر ... » ، وهكذا بدأت الامم المتحدة رحلتها في طمس الحقوق القومية للشعب الفلسطيني . وقبلت اسرائيل عضوا في الامم المتحدة بتاريخ ١١ ايار (مايو) ١٩٤٩ ، على أساس « ... ان اسرائيل دولة محبة للسلام راضية بالالتزامات الواردة في الميثاق ، قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات ، وراغبة في ذلك » .